المتعلق بـ «الوطن القومي اليهودي»[٤٦].

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٢، ذهب الامير عبدالله بصحبة رئيس وزرائه رضا الركابي الى لندن بغرض الوصول الى قرار حاسم بشأن سلطته في شرق الاردن. وفي اثناء تلك الزيارة، جدّد الامير مسعاه الذي كان يرمي الى توحيد فلسطين وشرق الاردن تحت رئاسته. ومرة أخرى، جوبه بمعارضة بريطانية شديدة[٤٧]. ولم تحقق الزيارة نتائجها المرجوّة. وهكذا لم يتحقق الاعتراف البريطاني النهائي بامارة عبدالله في شرق الاردن، حتى ٢٣ أيار (مايو) ١٩٢٣، وذلك حين أعلن هربرت صموئيل، في ذلك اليوم، ان بريطانيا مستعدة للاعتراف بالامير عبدالله على رأس شرق الاردن، شريطة ان توافق عصبة الامم على ذلك، وان تكون حكومة شرق الاردن حكومة دستورية، وتمكّن حكومة صاحب الجلالة (ملك بريطانيا) من الوفاء بتعهداتها الدولية في ما يتعلق بتلك البلاد، باتفاق يعقد بين الحكومتين[٤٨]. وعندئذٍ، بدأت المفاوضات الخاصة بعقد ذلك الاتفاق. وفي اثناء ذلك، كانت السلطات الممنوحة للأمير وحكومته شبه محدودة، ممّا أثار سخطاً شعبياً، حيث أعلن البعض عن رغبته في تشكيل أحزاب منظّمة[٤٩]. وقد تصاعدت الأحداث حتى بلغت حدّ الاضطراب الكامل في آب (اغسطس) ١٩٢٤. وتواكب ذلك مع حدوث هجمات للثوار ضد الفرنسيين والصهيونيين عبر الحدود الاردنية، فتقدمت الحكومة البريطانية بانذار مباشر الى الامير عبدالله، في الشهر عينه، ألغت بمقتضاه أي مظهر استقلالي للامارة. واثر ذلك، ألقى الامير خطاباً، هدّد فيه «كل من يعبث بالأمن في سوريا وفلسطين»، معتبراً اياهم «دعاة فتنة»[٥٠].

٤ ـ انتهزت الحكومة البريطانية موافقة الامير عبدالله على شروطها للحفاظ على موقعه في شرق الاردن، والانهاك الشديد الذي كانت عليه امارة الحجاز، وعلى رأسها أخيه الامير علي، وسعت الى تحقيق هدفها في ضمّ العقبة ومعان. وقد استعان البريطانيون بعبدالله لكي يتمّ اتفاق بين الاخوة، تنازل بموجبه حسين بن علي الأب وولده علي لعبدالله عن معان والعقبة، وذلك باتفاق عقد لهذا الغرض بتاريخ ١٩٢٥/٦/٥.

تمّ الاتفاق هذا في الوقت الذي كانت المراسلات على أشدها بين الحكومة البريطانية والأمير عبدالله للاتفاق النهائي على بنود معاهدة بين الطرفين، تطبيقاً لتصريح الحكومة الذي أعلنه صموئيل، في أيار (مايو) ١٩٢٣، بشأن استقلال شرق الاردن. وقد عقدت هذه المعاهدة بالفعل في ١٩٢٨/٢/٢٠، في القدس، ووقّعها حسن خالد باشا أبو الهدى عن شرق الاردن، والمندوب السامي في فلسطين، اللورد بلومر، عن بريطانيا. وأعقب ذلك نشر القانون الأساسي لشرق الاردن (الدستور)؛ وكان لنشره من قبل حكومة الانتداب وبالاستناد الى نصوص المعاهدة دون ان يكون لأهل البلاد أي رأي، دليلاً مضافاً الى ما تضمّنته المعاهدة من اجحاف بحق شرق الاردن[٥١]. لقد أحاطت المعاهدة بكافة مقدرات شرق الاردن، وأخضعت نصوصها جميع القوانين والانظمة الاردنية لموافقة بريطانيا واشرافها الكاملين. وحرصت بريطانيا، في تلك المعاهدة، على توضيح الحدود بين الاقليمين، الفلسطيني والاردني؛ وجاء ذلك التحديد على الوجه الذي تعيّن من قبل بين بريطانيا وفرنسا، في العام ١٩١٩.

يلاحظ ان تلك المعاهدة لم ترق لزعماء القبائل في شرق الاردن، على الرغم من ان الكثيرين منهم كانوا من المساندين التقليديين للامير عبدالله؛ فاشتعلت الاضطرابات التي بلغت حدّاً اجبر القوات البريطانية على استخدام الطائرات لاخمادها. وفي ١٩٢٨/٧/٢٠، عقد شيوخ القبائل ووجهاء المدن مؤتمراً في عمّان سمي «المؤتمر الوطني» لمعالجة الموقف. وقد أعلن المؤتمرون رفضهم